

د.أسماء عبد الله العطية

السياسات الأسرية ودورها في التغيير والتنمية المستدامة

مدخل

الأسرة هي الخلية الأولى في بناء النسيج الاجتماعي صلتها وقوتها وتماسكها يعني صلاح وقوة وتماسك المجتمع فهي وسط اتصال تضمن تلاحم الأجيال تؤمن بالانفتاح على الثقافات المختلفة تحقق التواصل البناء مع المجتمعات الأخرى وتنشئ آليات القبول بالمتغيرات المحيطة تمهدًا لبناء مستقبل مشترك للبشرية تقل فيه أسباب النزاعات والحروب وتحافظ فيه الأمة بخصائصها الأساسية لتكون قادرة على صنع مستقبلها بنفسها فهي أول عامل من عوامل التفاعل مع المجتمع والاندماج فيه والحفظ على القيم الاجتماعية ونقلها من جيل إلى جيل . وتعد الأسرة من أهم العناصر الفاعلة و المساهمة في الناتج الوطني وارتفاع المجتمع والاقتصاد عندما تكون منتجة ومستهلكة للسلع والخدمات. (United Nation, 1996) . وعليه ينبغي أن تتحلى الأسرة أكبر قدر من الحماية والمساندة مع الكشف عن عوامل صلابة الأسرة وتماسك بنائها وقدراتها على احتضان موروثاتها الثقافية الأصلية العنصر الهام في الحفاظ على شخصياتها واستعدادها للتفاعل الديناميكي مع كل المتغيرات.

لذا حظيت الأسرة في مختلف المجتمعات البشرية وعلى مر التاريخ بالعناية والرعاية وقد أكدت على هذه الأهمية جميع الشرائع السماوية والقيم الإنسانية والقوانين والمواثيق الدولية . وما يذكر أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948م) الذي يعترف في المادة 16 بان الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع . والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966م) ، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966م)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979م) وإعلان القضاء على جميع أشكال التصبب والتمييز بناء على الدين أو المعتقد (1981م) ، والسنة الدولية للأسرة (1994م) التي أكدت جميعها على ضرورة تعزيز مؤسسة الأسرة(الأمم المتحدة ، 2001).

وقد بدأت قضية الأسرة تثير اهتمام الباحثين وصناع القرار في العالم وكذلك المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية NGO وذلك بالتعاون مع مؤسسات علمية على المستوى القومي والإقليمي . ففي عام 1988 بدأ منظمة اليونسكو تفكير في مستقبل الأسرة The Future of the Family فعقدت عدة مؤتمرات إقليمية أولها في تونس عام 1989 ثم في بكين عام 1990 وتمت مناقشة القضايا التالية :

1. رفض فكرة عالمية الأسرة Universal Family وان الأسرة تتميز بخصائص بنائية ووظيفية .
2. أهمية تدخل الدولة في رعاية الأسرة من خلال السياسات الاجتماعية والسكانية والإصلاحات التشريعية مستشهدة بما في البلاد الإسلامية من قوانين تنظيم حياة الفرد والأسرة والمجتمع .
3. إن المستقبل للسياسات الاجتماعية القطاعية التي تسجم مع المحيط الأسري .
4. يجب التفكير في أفضل السبل لرعاية المسنين الذين أصبحوا شريحة أساسية في المجتمع .
5. الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية والأخلاقية التي سوف تصاحب تقدم الهندسة الوراثية وزراعة الأعضاء البشرية وتكنولوجيا الإخصاب .
6. إن التحولات الاجتماعية مرفقت وحدة الأسرة من خلال تأثيرها على بناء الأسرة ونسق القيم التي تحكم الأدوار بداخلها .
7. توفير العمل المدفوع الأجر للمرأة ورعايتها الأسرة التي ترأسها المرأة
8. الاهتمام بحقوق الطفل ومواجهة التأثير السلبي لوسائل الإعلام .
9. تبني الأمم المتحدة ميثاقا خاصا بحقوق الطفل لتشجيع الجهود المبذولة لتحسين مستوى رعايته وتأمين بقاء الأطفال في العالم لأنهم أكثر فئة عرضة للموت والفقير وسوء التغذية وسوء المعاملة.(جاميد بهنام ،1990م).

وجاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للأسرة في ديسمبر 1989م بان يكون عام 1994م سنة دولية للاحتفال بالأسرة لتعزيز العلاقة المتبادلة بين رفاهية الأسرة والتنمية المستدامة . ومنذ أن اقر المجتمع الدولي عام 1994 م سنة دولية للأسرة انقل هذا الموضوع الهام الحيوي من نطاقه الجغرافي المحدود والضيق لفضاء الكونية فأضحى شأنًا حضاريًا دوليًّا وغدا في الوقت ذاته مرأة تعكس بموضوعية وجلاء مقدار ماحققه كل كيان ومجتمع للارتقاء بالفرد والجماعة في مضمار الحقوق السياسية والدستورية والمدنية وما أنجزه من نمو اقتصادي وتطور اجتماعي . (سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر المفدى ،2003). وتمثلت أهم أهداف السنة الدولية للأسرة (1994م) في زيادةوعي الحكومات والقطاع الخاص بقضايا الأسرة ورسم السياسات الأسرية ومتابعتها والتصدي للمشاكل المؤثرة على الأسرة وزيادة فعالية الجهود المحلية والإقليمية والوطنية في تنفيذ البرامج الأسرية وتحسين التعاون والمشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية .

وكانت فكرة السنة الدولية للأسرة بأنها جهد يقوم به المجتمع الدولي بما فيه المنظمات غير الحكومية دعماً للأسرة باعتبارها وحدة من وحدات المجتمع الأساسية والتوصل إلى فهم دقيق لقضايا الأسرة والقيام بأنشطة لمعالجة هذه القضايا وإنشاء مؤسسات لقوى الأسرة . (الأمم المتحدة ،2001). فمفهوم السياسة الأسرية Family Policy Concept :مفهوم شامل واسع متعدد يستلزم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات التي تتضمن الرعاية والإرشاد والخدمات الاجتماعية والآليات التوجيهية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة المصممة لتحقيق أهداف معينة للأسرة كل ولكل فرد في الأسرة. (United Nation, 2001) . وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تكاملها مع الأهداف التنموية الاقتصادية والثقافية والسياسية . وبالتالي يتضمن هذا المفهوم عملية تحقيق إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتوسيع تنوّع خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والاندماج الاجتماعي وجعل المجتمع نسجاً واحداً دون تمييز وإشراك الإفراد المجتمع ومؤسساتهم المدنية والأهلية والقطاع الخاص مع الدولة كشركاء في صياغة وتنفيذ وإدارة وتقديم برامج السياسات الاجتماعية . (جهينة العيسى ، خضر زكريا ، كلثم الغانم .2004،

آليات السياسية الأسرية في دولة قطر :

تشهد دولة قطر ازدهاراً كبيراً فهي تواصل تحقق تقدم اقتصادي استثنائي والتطورات الاجتماعية والسياسية الهامة مع المحافظة على نقاليدها الثقافية وقيمها بوصفها دولة عربية وإسلامية تعتبر الأسرة الركيزة الأساسية في المجتمع .(رؤية قطر الوطنية،2008،2030). ونجد أن دستور دولة قطر الدائم الذي صدر في يونيو 2004م ينص على أن " الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها وتدعمها وتقربها وأصواتها والحفاظ على الأمة والطفلة والشيخوخة في ظلها " قبل عرض آليات السياسية الأسرية بدولة قطر نعرض التغيرات والتطورات التي تواجه الأسرة المرتبطة بحالة الحداثة التي يمر بها المجتمع ، حيث تعرض جهينة العيسى وآخرون (2004) لنتائج التغيرات الممثلة في :

أولاً تركيب الأسرة القطرية العصرية وخصائصها الديموغرافية: لا تختلف عن خصائص أي بناء سكاني في مجتمع نامي كارتفاع حجم من الأسرة وعدد المواليد وصغر السن وتزايد شريحة كبار السن وغيرها .

ثانياً التكوين المهاري للأسرة القطرية : تقلصت الفجوة المعرفية عند السكان وزاد عدد المستخدمين للتقنيات ووسائل المعلومات الحديثة وانخفضت نسبة الأمية وارتفع معدلات الالتحاق في التعليم العام .

ثالثاً الخصائص الاجتماعية للأسرة القطرية : التي نتجت عن تغير أشكال الحياة الاقتصادية كتناقص حجم الأسرة وتغير الأدوار الأسرية ونمط العلاقات داخل الأسرة وطرق الاستهلاك وتغير أوضاع المرأة في الحياة الأسرية والحياة العامة وتمكينها وحماية الحقوق وحق الحوار والمصارحة والشفافية.

وبيما أن المجتمع يشهد تطورات جوهرية فقد اتبعت دولة قطر مجموعة من الإجراءات التي تحمي بها الأسرة . هذا وقد تمثلت آليات السياسة الوطنية للأسرة بدولة قطر في:

أولاً المجلس الأعلى لشؤون الأسرة :

تم إنشاؤها علياً للأسرة تمثلت في المجلس الأعلى لشؤون الأسرة عام 1998م برئاسة سمو الشيخة موزة بنت ناصر المستند حرم حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الذي تمكّن من سد فراغ مؤسسي في قطاع تنمية الأسرة ووضع آليات التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية بتنميّتها ورعايتها **وعالج مسألة الأسرة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من المسألة الاجتماعية** ككل في إطار الخطة العامة والسياسات المجتمعية للدولة وبالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بشؤون الأسرة وجاء القرار الأميركي رقم (15) لسنة 2009م بتنظيم المجلس في ضوء اعتماد الرؤية الشاملة للتنمية "رؤية قطر الوطنية 2030" مؤكداً أهمية الأسرة ودورها في التنمية المستدامة ووضع إستراتيجية وطنية للأسرة في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030 لارتقاء بنوعية حياة الأسرة وتحقيق الأهداف التي نصت عليها المواثيق الدولية التي تعنى بشؤون الأسرة وحقوق الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة التي انضمت لها الدولة . وتعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية وتوعية المجتمع بأهمية قضايا الأسرة وسبل معالجتها واقتراح مشروعات الأدوات التشريعية ذات الصلة بالأسرة . والتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بشؤون الأسرة وتمثيل الدولة في المؤتمرات واللجان الإقليمية والدولية المعنية وعقد المؤتمرات والندوات وإجراء البحوث والدراسات الأسرية وتطوير قاعدة بيانات منظمة معنية بشؤون الأسرة متاحة للجميع .

ثانياً مجلس التخطيط التنموي:

يقوم مجلس التخطيط بدور أساسي في وضع الخطط التنموية ورسم السياسات الاجتماعية الاقتصادية في الدولة بما في ذلك المتعلقة بالأسرة بالتعاون مع الجهات المعنية وتنسق خطة عمل إدارة الشؤون الاجتماعية التابعة للمجلس مع الرؤية الوطنية لدولة قطر 2030 حيث تدير عدداً من المشاريع الإستراتيجية في ميدان التنمية الاجتماعية ومن أهم نشاطات المجلس إصدار نشرات إحصائية دورية كالمجموعة الإحصائية السنوية ونشرة المواليد والوفيات ونشرة الزواج والطلاق وغيرها كما يشارك في مناقشة بعض القضايا التي تهم الأسرة مع جهات معنية أخرى وبعد تقارير التنمية البشرية لدولة قطر .

ثالثاً وزارة الشؤون الاجتماعية:

تسعى الوزارة جاهدة إلى تنفيذ أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 و تحقيق التنمية المستدامة وبناء نظام فعال للنهوض بالتنمية الاجتماعية مما يحقق استقرار الأسرة والحفاظ على تمسكها . حيث تقوم باقتراح وتنفيذ الخطط والسياسات الاجتماعية والإستراتيجية والدراسات المتعلقة برعاية الأسرة التي تقرها أجهزة الدولة المعنية وتقديم خدمات الضمان الاجتماعي للمستحقين والرعاية الاجتماعية للمواطنين وتنظيم العمل الاجتماعي التطوعي والبرامج والخدمات لنزوي الإعاقة والفتات الاجتماعية الأقل دخلاً أو الضعيفة أو العاجزة وكبار السن واليتامى والمطلقات وأسر المفقودين وأسر السجناء والزوجات المهجورات وففات مجاهولي الأبوين وغيرهم . وتنظيم الندوات والمحاضرات التثقيفية لرفع مستوى وعي الفئات المختلفة بالمتغيرات الاجتماعية والمخاطر والأمراض والآفات الاجتماعية التي تهدّد أمن الأسرة واستقرارها وتماسكها والمشاركة في المؤتمرات والندوات داخل البلاد أو خارجها .

رابعاً المجلس الأعلى للتّعليم :

أكدت المنطّقات الاجتماعية والاقتصادية للسياسة التّربوية لدولة قطر على أهمية الأسرة وضرورة تأصيل المبادئ الدينية والأخلاقية والوطنية و تمسك المجتمع كما نصّت على أن التربية والتعليم ضرورة اجتماعية وحضارية والتعليم حق للجميع

والدولة مسؤولة عن توفير التعليم المناسب لكل فرد على أساس المساواة . وبموجب مرسوم أميري رقم 37 لسنة 2002 م انشأ المجلس الأعلى للتعليم بصفته السلطة العليا المسئولة عن رسم السياسة التعليمية وتطويرها بالدولة والإشراف على تنفيذها وهدفتمبادرة تطوير التعليم العام بدولة قطر "تعلم لمرحلة جديدة لتوفير أفضل سبل التعليم لأنبائها لإعدادهم إعداداً يتواكب مع مسيرة التنمية . ثم جاء قرار سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى رقم (14) لسنة 2009 بتنظيم المجلس الأعلى للتعليم بوصفه الجهة العليا المختصة بتطوير التعليم بما يكفل تلبية احتياجات الدولة من الموارد والكافاءات البشرية المتميزة في مختلف المجالات من خلال رسم السياسة الوطنية للتعليم وربطها بأهداف وخطط وبرامج التعليم في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030. ووضع الخطط والبرامج ونظم الرقابة والمتابعة الالزمه لتنفيذ السياسة الوطنية للتعليم. واعتماد معايير جودة عالمية لأداء جميع مرافق ومقدمي الخدمات التعليمية العامة والخاصة. وعقد الاتفاقيات المتعلقة بشؤون التعليم مع الجهات والهيئات والمؤسسات المماثلة، بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة .

خامساً المجلس الأعلى للصحة :

بني النظام الصحي في دولة قطر على الرعاية الصحية الأولية ومن الخدمات الرئيسية رعاية الأم والطفل رعاية الأم الحامل تحصين الأطفال ضد الأمراض المختلفة وتقدم خدمات الصحة المدرسية وعقد الندوات والمؤتمرات وتقديم المواد الإعلامية الهدافه إلى رفع مستويات الوعي الصحي بين السكان. وجاء القرار الأميركي رقم (13) لسنة 2005 بإنشاء الهيئة الوطنية للصحة والمعدل بالقرار الأميركي رقم (28) لسنة 2008، وعلى القرار الأميركي رقم (44) لسنة 2008 باعتماد الرؤية الشاملة للتنمية رؤية قطر الوطنية 2030 بإنشاء المجلس الأعلى للصحة بوصفه الجهة العليا المختصة بشؤون الرعاية الصحية في الدولة لتوفير أقصى مستوى من الرعاية وتقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية على مستوى يحظى بسمعة دولية وتقدير عالمي في إطار السياسة العامة للدولة واعتماد خطط الالزمه لتطوير ودعم البحث العلمي في المجالات الصحية وإقرار الخطط والبرامج الخاصة بالخدمات المشتركة التي تقام لمؤسسات الرعاية الصحية العامة التي تمولها الدولة واعتماد معايير جودة عالمية لأداء جميع مرافق ومقدمي الرعاية الصحية العامة والخاصة بالدولة ولبرامج التدريب الطبي المتخصص بالدولة. والإشراف على النظم التقنية للمعلومات الصحية بالدولة والمعلومات الطبية باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية ووضع الاستراتيجيات الالزمه لرفع مستوى الوعي الصحي ونشر الثقافة الصحية في الدولة.

سادساً وزارة العدل :

تعنى الوزارة بدراسة ومراجعة مشاريع القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الأسرة وإبداء الرأي القانوني بشأنها والنهوض بالمرأة كركيزة للأسرة ووضع الوزارة رؤيتها المستقبلية التي تمثلت في برامج الوعي القانوني للأسرة وتذليل العقبات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون مشاركة الأسرة بالتنسيق مع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وتفعيل العمل بأحكام الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها الدولة(إبراهيم الهتمي ، 2004)

سابعاً وزارة الداخلية :

تقوم بدور وقائي وتوعوي وإرشادي لحماية الأسرة من المهددات والتحديات التي تواجهها وبهدف توعيه الأسرة وتنمية الحس الأمني والقانوني لديها. فتحرص الوزارة على إعداد خطط واستراتيجيات إعلامية أمنية واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذها عبر وسائل الاتصال الجماهيري . والتصدي الحازم للجريمة واتخاذ التدابير الالزمه من خلال المجالات الاجتماعية والتربوية والإعلامية والاقتصادية والأمن المروري والسلامة المرورية . وتعزيز الوعي الأمني لدى أفراد الأسرة والظواهر الإجرامية المستجدة وسبل مواجهتها لحماية الأسرة . وتدريب وتأهيل عناصر الشرطة النسائية والتوعي في المهام الموكلة لهن لتحقيق المزيد من الأمن الأسري . والتوسيع في الندوات والمؤتمرات واللقاءات لمناقشة ودراسة قضايا الأسرة مع تحديد حجم واتجاهات

الجريمة خصوصاً الجرائم الموجهة للأسرة .

ثامناً دار الإنماء الاجتماعي :

أحد أبرز مؤسسات العمل الاجتماعي نجاحاً وحضوراً في دولة قطر تأسست عام 1996م تحت الرعاية الكريمة لسمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو أمير البلاد رئيس مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع تقوم رسالته على دعم القدرات البشرية وتنميتها واستثمارها من خلال مجموعة من البرامج والخدمات وتعمل في مجال تنمية الأسرة والمجتمع على خطين الخط الأول الاجتماعي -اقتصادي للأسر ذات الدخل المحدود والتمويل والدعم الفني للأفراد لإقامة مشاريع صغيرة خاصة بهم بدلاً من تقديم المساعدات المادية المباشرة . الخط الثاني اجتماعي ثقافي يسعى لتنمية الموارد البشرية والإرشاد والتغور والتثقيف لكافة أفراد المجتمع . وتحقيق أهدافها تقوم بأنشطة وبرامج إعلامية تستهدف الأمن الاجتماعي والاقتصادي والأمن النفسي للأسرة وإجراء البحوث والدراسات وعقد وحضور الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية والإقليمية والعالمية وإجراء الدراسات مع مؤسسات محلية وعالمية مثل المؤسسة الألمانية GTZ واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغريبي آسيا (الأسكوا) بالتعاون مع مجلس التخطيط التنموي وغيرها .

مؤسسات المجتمع المدني :

اولاً : مركز الاستشارات العائلية :

يعد نموذج رائد عالمياً في مجال الخدمات الاستشارية للعائلة يهدف إلى بناء علاقات عائلية أكثر تماساً واستقراراً والعلاج والتدخل في الأزمات العائلية وتوجيه سلوك الأفراد نحو المحافظة على كيان العائلة وتقديم الخدمات الوقائية والتنفيذية والتدريبية من خلال الندوات والدورات والمحاضرات والعلاج الجماعي وجماعات الدعم وإرشاد وتدريب كل من الوالدين حول كيفية التعامل مع الأبناء بعد الطلاق، وسد النقص الناجم عن غياب أحد الوالدين من خلال "وحدة الرعاية الوالدية" . وذلك من خلال الوحدات التي يضمها المركز وهي قسم الاستشارات الاجتماعية والنفسية وقسم الاستشارات القانونية والشرعية وقسم الاستشارات الهانفية قسم المكاتب الخارجية (مكتب المحكمة) ووحدة الرعاية الوالدية.

ثانياً المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة:

تعنى المؤسسة بالقضايا المتعلقة بحماية حقوق الطفل والمرأة في إطار القوانين والتشريعات وتهدف لإيواء الفئات المستهدفة وتقديم الحماية والرعاية المتكاملة لهم وتقديم استشارات اجتماعية وقانونية واستقبال الشكاوى الخاصة بالمارسات المنحرفة والشاذة تجاه الطفل والمرأة واتخاذ الإجراءات المناسبة بالتعاون مع الجهات المختصة والإعلام عن حقوق الطفل والمرأة وأساليب حمايتها . والتنسيق مع الهيئات والوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة في الداخل والخارج . وتشمل الخدمات التي تقدمها المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة الحماية في المجالات الاجتماعية القانونية والصحية التعليمية الاقتصادية و السياسية . البيئية . التلوث بجميع أشكاله . الوعي البيئي والإعلامية.

ثالثاً المؤسسة القطرية لرعاية الأيتام :

مؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تهدف للاهتمام بفئة الأيتام وتقديم الخدمات التي تكفل لهم حياة كريمة ، وإيواء فئة الأيتام (مجهولي الأبوين) لمن لم يتيسر له العيش داخل أسرة وتتوفر المؤسسة نوعين من الخدمات خدمات داخلية: تتضمن يتم إيواء الطفل في الدار التابعة للمؤسسة تؤمن له كافة احتياجاته مع محاولة تأمين الحد الممكن من الأجزاء العائلية التي تعوض للطفل فقدان الجو الأسري الأصلي . وخدمات خارجية: تتضمن رعاية الطفل في كف أسرة قطرية تقوم بحضانته ومتابعة تكيف الطفل مع بيئته الجديدة وتأمين كافة المتطلبات الالزمة لتنشئته في أفضل ظروف ممكنة.

رابعاً المؤسسة القطرية لرعاية المسنين :

مؤسسة ذات شخصية اعتبارية تهدف إلى إيواء المسنين الذين تعجز أسرهم عن رعايتهم أو الذين ليس لهم أسر ترعاهم وتوفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية المناسبة لهم وتقديم الخدمات والرعاية للمسنين في مساكنهم وبين أسرهم وتوعية الأسر لاحتضان المسنين وتوجيههم لأفضل الأساليب للعناية بهم وتأهيل المسنين لمواجهة المشكلات الناتجة عن كبر السن وكيفية التأقلم معها ومحاولة إدماج المسنين في المجتمع كل حسب إمكاناته وقدراته بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة داخل وخارج دولة قطر وتنفيذ الأسر التي ترعى المسنين وتقديم الخدمات الاستشارية لهم وعقد الندوات واللقاءات والمؤتمرات المتعلقة بنشاط المؤسسة وتلقي الإعانت والهبات والوصايا لتحقيق أغراض المؤسسة .

خامساً مركز الشفاح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة:

تم تأسيس المركز استجابة لتوجيهات سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وتلبية لمطالب المجتمع القطري لإنشاء مركز متخصص لتقديم خدمات تربوية وتأهيلية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من سن الولادة إلى سن الثامنة عشرة لجميع فئات الإعاقة (الإعاقة الذهنية ، الإعاقة الحركية ، التوحد) . ويقدم المركز برامجه وخدماته المتمثلة في برنامج دعم الأسرة وتوعية المجتمع وبرامج التعليم المدرسي والتوحد والهيئة المهنية والتأهيل المهني والخدمات التأهيلية المساعدة وخدمات التشخيص والتقييم والمساهمة في التوعية المجتمعية بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وإعداد الكوادر الوطنية المتخصصة في هذا المجال والسعى من أجل إيجاد وتطوير تشريعات وقوانين تؤكد على ضرورة إعطاء الفرصة لتوفير خدمات تربوية وتعليمية مناسبة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة .

سادساً المركز القافي للطفلة :

مؤسسة خاصة ذات شخصية اعتبارية لتحقيق أهدافه يقوم بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة داخل وخارج دولة قطر في نشاط المركز وتنفيذ الأمهات والفنين المقبلات على الزواج والقائمين على تربية الأطفال وتقديم الخدمات الاستشارية لهم وعقد الندوات واللقاءات والمؤتمرات المتعلقة بنشاط المركز وإجراء البحوث والدراسات المناسبة في إطار الأمومة والطفولة وتوثيق المعلومات المتعلقة بالأمومة والطفولة كمرجع للأفراد والأجهزة والمؤسسات . وتلقي الإعانت والهبات والوصايا .

سابعاً معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية :

يسهم المعهد في رسالة تنمية المجتمع التي تتبناها مؤسسة قطر من خلال سياساته وبرامجه المبنية على أساس أن وجود إطار عام للأسر المتماسكة والمستقرة يسهل من إقامة الحوار والتنازع على جميع مستويات المجتمع . وتمثل أهدافه في إجراء الأبحاث الأكademie والدراسات ودعم المنح الدراسية عن الأسس القانونية والاجتماعية والعلمية للأسرة وتطبيق إعلان الدوحة وهو إعادة توكيد للمادة 16 (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة ، وعقد المؤتمرات الإقليمية حول الأسرة بالاشتراك مع الخبراء المحليين والوكالات الحكومية وأنشأ المعهد مكتبة الكترونية فريدة عن قضايا الأسرة (FAMIS) ، كمصدر للأبحاث المتعلقة بالأسرة.

ملخص آليات السياسية الأسرية وبرامجها المختلفة بدولة قطر :

1. تبني السياسة الأسرية من منطلقات إسلامية عربية تؤكد على الهوية والمواطنة تحترم ثقافة المجتمع وقيمته عاداته وتقاليده تؤمن بالتكامل والشمولية والانفتاح على المتغيرات المعاصرة والعالمية .
2. تؤمن السياسة الأسرية بالحداثة والمعاصرة والثابت والمتغير ومتغيرات العصر الحديثة مع أهمية المحافظة على ثقافة عادات وتقاليد وهوية المجتمع كما جاء في رؤية قطر الوطنية 2030م في السمات المحددة لمستقبل دولة قطر الفرص والتحديات " التحديث والمحافظة على التقاليد " ، و " احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة " .

3. مفهوم السياسية الأسرية مفهوم شامل متكامل يؤمن بان التنمية مفهوم شامل متكامل شراكة ومسؤولية جميع أفراد المجتمع تتضمن القوانين والتشريعات والبرامج التي تضم لتحقيق رؤية الدولة للأسرة ككل أو لكل فرد فيها .
4. تعاملت السياسة الأسرية مع التغيرات المعاصرة السريعة الاجتماعية والاقتصادية المحلية والعالمية المستجيبة مباشرة لنتائج التغيرات في الدور الاجتماعي التقليدي للأسرة والمشاركة والديمقراطية وتمكين المرأة واتخذت إجراءات من خلال التشريعات والقوانين وبرامج الثقافة وبناء القدرات .
5. أسلوب الدعم والمساندة للسياسة الأسرية متعدد شامل للتشريعات والقوانين وتصميم وتطبيق البرامج الأسرية تؤكد السياسة الأسرية وتعمل على تفعيل ومشاركة المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز دور الأسرة في التنمية المستدامة .
6. تؤكد السياسة الأسرية ضرورة تحسين رفاهية الأسرة وتضع أهداف إستراتيجية حول مجموعات محددة مع الأسرة الأطفال والشباب وتلبية احتياجاتهم المختلفة .
7. تشجع السياسة الأسرية وتواكب البحث المتعلقة بالأسرة والبروفيل الأسري وال العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها ذات العلاقة بالأسرة وفعاليتها .

توصيات :

1. نشر الوعي لأهمية التنشئة السياسية من خلال تعليم الأسرة وخاصة الوالدين كيفية تعليم أبناءها سياسياً كتعليمهم المواطنة والولاء وحمايتهم من بعض الأفكار السياسية المنحرفة في الفكر السياسي من خلال لغة الحوار والتسامح والمساواة .
2. النظر إلى النظام التعليمي بوصفه إحدى الآليات الرئيسية في احدث النقلة الاجتماعية للأفراد فهو احد أسباب رقى المجتمع وتوجيه أفقه المستقبلية.
3. تعزيز النظم الاجتماعية ذات التأثير القوي في تعميق مسألة المواطنة والانتماء كالأسرة والإعلام والرفاق والتواهي الخ فهي آليات فاعلة لتجهيزات الفرد المجتمعية تشكل قيمة واتجاهاته وانت茂اته .
4. تعزيز الانتقال بالفرد من كونه Tabu Subject إلى كونه مواطناً Citizen له حقوقه وعليه واجبات وهناك حاجة إلى مفاهيم جديدة وعقلانية للانتماء والمواطنة وتعزيزها في أطفال اليوم وأجيال الغد.
5. تعزيز بناء مجتمع يقوم على التفاعل والاندماج الاجتماعي بين أفراد المجتمع وفتاته وتعامل بموضوعية وحرفية مع التنوع بالمجتمع مما يعزز الهوية الوطنية.
6. التأكيد على التكامل والعمل مع المؤسسات المعنية بالأسرة الأكademie والحكومية وغير الحكومية المحلية والعالمية لتحقيق التكامل بين الاستراتيجيات لتشكل وحدة إستراتيجية متكاملة للأسرة .
7. التوسيع في إنشاء مراكز تربية المجتمع التي تهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي وتوفير نوعية حياة مميزة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والارقاء بمؤشرات التنمية البشرية .
8. تجسير الفجوة القانونية بربط القوانين بالمارسة الفعلية ونشر الوعي القانوني في المجتمع من خلال خلق ثقافة قانونية تبدأ بالمارسة .
9. دعم الأسر التي ترأسها وتعيلها امرأة بأساليب دعم متطرفة تركز على بناء القدرات والمهارات داخل الأسرة.
10. حفز القطاع الخاص على الاندماج مع قضايا الأسرة والتصدي لمشكلاتها الاقتصادية بتمويل المشروعات الاقتصادية الصغيرة .

المراجع :

1. إبراهيم الهتمي (2004) : الرؤية المستقبلية لوزارة العدل للنهوض بالأسرة في دولة قطر ، ورشة عمل الأسرة القطرية في

- ظل التحديات المعاصرة ، 29-30 سبتمبر ، المجلس الأعلى لشئون الأسرة 1996-199 .
2. أسماء خليفة العطية (2004): الأسرة وبناء القدرات ، ورشة عمل الأسرة القطرية في ظل التحديات المعاصرة ، 29-30 سبتمبر ، المجلس الأعلى لشئون الأسرة، 213-222 .
3. الأمم المتحدة (2001): الشراكة في الأسرة العربية ، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (31) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة ، نيويورك .
4. المجلس الأعلى لشئون الأسرة(2004): تقرير المرأة و الرجل في دولة قطر صورة إحصائية، دولة قطر .
5. الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2008): رؤية قطر الوطنية 2030 ، دولة قطر .
6. جاميد بهنام (1990): استقصاء دولي عن مستقبل الأسرة: مشروع اليونسكو "المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية" ، اليونسكو نوفمبر ، 125-131 .
7. جهينة العيسى ، خضر زكرياء ، كلم الغانم (2004): الأسرة القطرية الواقع والتحديات والرؤية المستقبلية دراسة تحليلية ، تقرير الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة ، المجلس الأعلى لشئون الأسرة ، دولة قطر ، 5-44 .
8. علي عبد الهادي الشاوي (2004): الأسرة والمشاركة السياسية ، ورشة عمل الأسرة القطرية في ظل التحديات المعاصرة ، 29-30 سبتمبر ، المجلس الأعلى لشئون الأسرة ، 287-287 .
9. وزارة الداخلية (2004): الأمن الأسري استقرار ودعم للتنمية الشاملة ، ورشة عمل الأسرة القطرية في ظل التحديات المعاصرة ، 29-30 سبتمبر ، المجلس الأعلى لشئون الأسرة ، 156-170 .
10. United Nations (2001): Approaches to Family Policies of Eight Countries. Division for Social Policy and Development Department of Economic and Social Affairs, United Nations, New York
11. United Nations.(1996) Family: Challenges for Future. United Nations Publication .Sales No .E, 95.IV.4. United Nations, New York